أصدرت بياناً حول الأوضاع السياسية الحالية

«العمل الوطني» تطالب بإقرار قوانين محاربة الفساد وتطوير النظام الانتخابي والإصلاح الإداري والاقتصادي

اصدرت كتلة العمل الوطني بيانا تضمن وثيقة سياسية اسمتها «وثيقة إنقاذ وطن».

وجاء في وثيقة العمل الوطني ما يلي:

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) (التوبة:105)

تمر البلاد في مرحلة تاريخية حرجة تهدد كيانها واستقرارها على كافة الاصعدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهي ظروف تستدعي من كافة الاطراف الاتفاق على عمل ايجابي موحد باتجاه حلول عملية قادرة على تحقيق نتائج سريعة تتناسب وحجم المخاطر التي تحدق بنا.

لذا ارتأينا نحن في كتلة العمل الوطني تقديم محاور برنامج الانقاذ الوطني من منظورنا على ان تشكل اساس اتفاق بين الجماعات والقوى والشخصيات السياسية والمجاميع الشبابية الفاعلة في المجتمع من اجل غد افضل.

وقدمنا حلولنا بشكل متكامل يغطي ما رأيناه خللا في كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية من اجل الخروج من الازمة الحالية بأسلوب يعزز الوحدة الوطنية ويدعم مؤسسات المجتمع المدني.

إصلاح وتفعيل السلطة التشريعية
قضايا الوطن

● ضعف الثقة بمجلس الامة لتفشي الفساد والرشوة.
● الشعور العام بتقصير المجلس في الأداء والانجاز خصوصا فيما يدعم التنمية وتنشيط الاقتصاد والتقصير في موازنة الدور الرقابي بالتشريعي.
● عدم المساواة والعدل في التمثيل النيابي متمثلا في قصور تطبيق نظام الدوائر الخمس.
● خروج المجلس عن دوره الرئيسي وتحوله لديوان انهاء معاملات.
● تدخل مجلس الأمة في شؤون السلطة التنفيذية بما يخالف أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة.
● التعدي على الحريات الشخصية والعامة.
● عدم مراعاة الدستور ومذكرته التفسيرية في التشريع مما نتج عنه تشريعات معيبة ولا تتفق مع الدستور.

لذا ومن باب تفعيل العمل البرلماني ودعم نزاهة السلطة التشريعية ترى الكتلة ما يلي:

على المدى القصير:

الإسراع في إقرار القوانين التالية:

● قوانين محاربة الفساد (هيئة مكافحة الفساد، الكشف عن الذمة المالية، منع تضارب المصالح وحماية المبلغ).
● اجراء التعديلات اللازمة على اللائحة الداخلية بالمجلس وبالأخص تشكيل لجنة القيم بمجلس الأمة.
● قانون تلقي وانجاز معاملات المواطنين.
● قانون الهيئات والجماعات السياسية لإعطاء الناخب فرصة اختيار مجموعة متجانسة يمكن متابعتها ومحاسبتها سياسيا.
● قوانين تطوير النظام الانتخابي (نظام الدوائر الانتخابية، تنظيم الحملات والتبرعات الانتخابية، مفوضية عليا للانتخابات).
● تعديل قانون محاكمة الوزراء بما يكفل التظلم من قرارات الحفظ.
● قوانين تعزيز استقلال القضاء (قانون القضاء، مخاصمة القضاة، قانون المحكمة الدستورية).
● قوانين حقوق الانسان.
● قانون تجريم خطاب الكراهية وتعزيز الوحدة الوطنية.
● تعديل قانون ديوان المحاسبة لإعطائه دوراً رقابياً اكبر (المصروفات السرية، الرقابة على أداء للجهاز التنفيذي).
● قوانين الاصلاح الاداري (فرص العمل والبطالة، تعيين وتقييم القياديين، التجديد للقياديين من واقع الربط بملاحظات ديوان المحاسبة في الجهات التابعة له).
● قوانين الاصلاح الاقتصادي (المناقصات، الشركات، المشروعات الصغيرة وغيرها).

على المدى المتوسط:

● اعادة النظر في آلية التشريع وإصدار القوانين بما يكفل عدم صدور تشريعات مخالفة للدستور، وبما يدعم الحريات والمساواة والعدالة وحفظ كرامة الأشخاص والمزيد من المشاركة والرقابة الشعبية.
● فيما يتعلق بموضوع التعديلات الدستورية فهي وان كانت حقاً إلا أنها تتطلب وجوب توافق وتلاق بين الارادتين الشعبية والأميرية وفقا للمادتين (174) (175) من الدستور وهو الأمر غير المتوفر بالوقت الحالي.

إصلاح وتفعيل السلطة التنفيذية

قضايا الوطن

● انعدام الثقة الشعبية بالحكومة لتفشي الفساد وضعف القرار.
● انعدام الرؤية والقرار والعمل الجماعي.
● مؤسسات حكومية مترهلة ضعيفة الأداء نتيجة تشكيل الحكومات بناء على تسويات سياسية أو محاصصة.
● تفشي ظاهرة الوزراء المنفذين للقرار لا المشاركين في صناعته.
● احتماء مجلس الوزراء بعباءة سمو الأمير تحصينا لبعض قراراته باعتبار أن مرجعها سمو الأمير.
● ضياع مبدأ الثواب والعقاب وهيبة القانون.
● استمرار نهج التردد والتأجيل والتراجع بالقرار الوزاري.
● الاستخدام غير المنظم لبعض بنود الميزانية وبالذات فيما يتعلق بالمصروفات السرية والاعتمادات التكميلية.
● عدم معالجة الازمة الاقتصادية وتبعاتها (غلاء الاسعار، البطالة).
● تردي الخدمات، الصحة والتعليم، الإسكان وأزمات الكهرباء والماء ومشاكل المرور.
● الوضع الامني والتقلبات السياسية الداخلية والخارجية.

وفي هذا الصدد نجد في التالي حلولا عملية للارتقاء بالتشكيل ورفع الاداء الحكومي ليتناسب وحجم المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقها.

على المدى القصير

● وضع معايير لاختيار الوزراء بشكل مغاير للحكومات السابقة تتضمن شخصيات قيادية نزيهة ومتمكنة فنيا من قيادة وتوجيه فريق الحكومة لتنفيذ مشروع الانقاذ الوطني وإعادة الدور المؤسسي لمجلس الوزراء ليكون الوزراء شركاء باتخاذ القرار لا منفذين له ويكون قرار مؤسسي يعبر عن قناعتهم
● تفعيل المادة 58 من الدستور لأهميتها في تقويم عمل الوزراء ومحاسبتهم قبل أن يحاسبوا من قبل المجلس.
● تعزيز المشاركة الشعبية في الحكومة وعدم التردد في المشاركة فيها من قبل القوى السياسية (حكومة انقاذ وطني).
● تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية بما يحفظ للمجتمع وحدته وتماسكه.
● اعادة النظر في خطة التنمية ووضع خطط سنوية تتضمن معايير للأداء والانجاز.
● الالتزام بتنفيذ ملاحظات ديوان المحاسبة وربطها للتجديد للقياديين ووضع الضوابط اللازمة لبنود المصروفات السرية.

على المدى المتوسط

● وضع نظام متكامل لقياس ومتابعة اداء اجهزة الدولة ومدى رضا المواطن عن خدماتها.
● وضع استراتيجية واضحة لتنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص.

حماية وتعزيز السلطة القضائية
قضايا الوطن

● انتقاص لبعض الحقوق الدستورية للمواطنين.
● عدم احترام الاحكام القضائية بالمخالفة للمادة 163 من الدستور.
● التدخل في سير العدالة والتأثير عليه بما يخالف المادتين 162 و163 من الدستور.

وعليه، نجد في التشريعات والاجراءات التالية حماية وتعزيزا للسلطة القضائية وضمانات اضافية للمواطن في حماية حقوقه ومكتسباته:

● تعزيز السلطة القضائية بما يحقق العدالة وضمان صيانة الحقوق الدستورية للمواطنين.
● تعديل قانون القضاء بما يعزز استقلاله.
● مخاصمة القضاة.

التوعية الشعبية

قضايا الوطن

أثبتت تجارب الإصلاح السياسي ان إصدار التشريعات والنظم وممارسة الدور الرقابي للبرلمانات لن تكفي وحدها لتحقيق الإصلاح المنشود ما لم يصاحبها رقابة شعبية فاعلة للأداء البرلماني طوال الفصل التشريعي وخلال ادوار الانعقاد وذلك من خلال التفاعل مع ما يطرح من موضوعات وقضايا داخل المجلس وفق متطلبات المرحلة، وأيضا لتصحيح أي انحراف بالممارسة البرلمانية سواء بجلسات المجلس أو اجتماعات لجانه.

والرقابة الشعبية الفاعلة تتطلب وعيا سياسيا وممارسة ناضجة تعكس المرحلة الحرجة التي يمر بها الوطن، وفيما يلي نعرض ما نتلمسه من ممارسات شعبية تتطلب دراسة وتشخيصا وعلاجا جذريا لبناء دعامات وحدة وطنية صلبة لمواجهة التحديات القائمة التالية:

● تباين الشعور بالمسؤولية والقلق تجاه مستقبل الوطن.
● عدم وضوح وسائل وقنوات المشاركة والعطاء.
● انتشار خطاب الكراهية.
● ارتفاع المخاوف من تقييد الحريات الخاصة والعامة.
● التبذير وتدمير البيئة.
● تبديد ثروات البلد وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية.

وهذه الظواهر والممارسات قد تكون الاصعب في العلاج لما تتطلبه من مجهود مكثف قادر على تغيير وبناء ممارسات جديدة، وعليه نقترح التالي:

على المدى القصير

تبني حملة شعبية واعلامية موسعة لحشد الدعم لبرنامج الانقاذ الوطني كوسيلة لتعزيز مفهوم الوحدة الوطنية حول مشروع محدد وواضح، وترتكز الحملة على المحاور التالية:

● تعزيز مفهوم المواطنة.
● فرض هيبة القانون واحترام مؤسسات الدولة.
● تنمية سلوكيات الاعتدال في الاستهلاك وحماية البيئة وموارد الدولة.
● تشجيع المساهمة في البناء والانتاج.

على المدى المتوسط

● اعادة النظر في مناهج واسس التربية والتعليم لدعم المفاهيم اعلاه وغرز قيم التسامح واحترام العمل والانتاج والمساهمة الاجتماعية.
● تبني برنامج قومي لصقل ودعم مواهب الشباب ومساهمتهم في انعاش الاقتصاد.

الخاتمة

نأمل من هذه الوثيقة أن نكون قد تلمسنا كل القضايا الحرجة التي تهددنا على المدى القصير وان نكون قد وفقنا في وضع اطر لحلول عملية تخدم الكل بغض النظر عن التوجهات السياسية والمصالح الانتخابية قصيرة الامد.

وندعو من موقعنا هذا كل الأطراف المؤثرة في الساحة السياسية من قوى سياسية وشبابية للتحاور حولها من أجل بناء كويت المستقبل.

● كتلة العمل الوطني

2012/7/16

عبدالصمد: ميزانية «الكويتية» وحساباتها الختامية تقتصران على الميزانية التشغيلية ولا تتضمنان شراء الطائرات

عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحسابات الختامية البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد انه في ضوء تصريح وزير الاعلام لصحيفة «الجريدة» بتاريخ 2012/7/15 فان الحكومة ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية لا يستطيعان شراء او استئجار طائرات جديدة لدعم اسطول المؤسسة نظرا لأن الحسابات الختامية معطلة منذ عدة سنوات، ان هذا القول مخالف للواقع للاعتبارات التالية:

1 ـ ان ميزانية المؤسسة وحساباتها الختامية السنوية تقتصران على الميزانية التشغيلية فقط التي تتضمن مصروفاتها وايراداتها التشغيلية ولا تتضمن اي استخدامات استثمارية، وبالتالي لا تتضمن مصروفاتها شراء الطائرات، كما لا تتضمن ايراداتها مصادر تمويلها، وان تغطية العجز في حال اعتماد الحساب الختامي معظمه يذهب لتغطية مصروفات التشغيل وهي تمثل التزامات مستحقة الدفع.

ويتضح ذلك من ان شراء الطائرات خلال السنوات السابقة كان يتم بناء على عقود بين المؤسسة والشركات المنتجة تتأثر بها مراكزها المالية (الاصول والخصوم) ولم تتأثر بها ميزانياتها التخطيطية ولا حساباتها الختامية التشغيلية، وبالتالي تستطيع المؤسسة في اي وقت ابرام عقود شراء طائرات وتمويلها بقروض كما هو الحال بالنسبة لشركات الطيران الاخرى، ومن يصرح بغير ذلك فإنه يجهل بالميزانيات التجارية والحسابات الختامية، مع العلم ان البنوك وشركات الاستثمار تتنافس في تمويل شراء طائرات مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية لأنه تمويل مضمون من قبل الدولة التي تمتلك المؤسسة.

2 ـ اما بالنسبة لاستئجار الطائرات فقد درجت المؤسسة على ادراج اعتمادات في موازناتها التخطيطية لاستئجار الطائرات سواء كانت طائرات الاسطول الاميري او طائرات مملوكة لشركات طيران اخرى وتستطيع المؤسسة زيادة الاعتمادات المخصصة للاستئجار من خلال طلب تعزيز هذا البند داخل باب مصروفات تشغيل الطائرات، ولم يحصل ان طلبت المؤسسة طلب تعزيز هذا البند ولم يسبق للمجلس ان رفض اي طلب لتعزيزه.

وبخصوص ميزانيات مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، فإن المجلس قد درج خلال السنوات السابقة وحتى السنة المالية 2011 ـ 2012 على اعتماد الموازنات التخطيطية للمؤسسة بالارقام نفسها والمبالغ المقدرة والواردة من المؤسسة.

اما بالنسبة للحسابات الختامية، فقد شابها العديد من المخالفات والتجاوزات الدستورية والمالية التي وردت بتقارير ديوان المحاسبة والتي لا تستطيع اللجنة بناء عليها التأكد من سلامة التصرفات المالية التي شابت تلك التجاوزات والمخالفات ومنها استمرار المؤسسة سنويا في تجاوز ابواب وبنود الميزانية (المقدرة والمعدة بمعرفتها) وبمبالغ كبيرة غير مبررة بالمخالفة لاحكام الدستور واحكام المرسوم بقانون رقم 1978/31، اضافة الى التجاوزات الادارية المتعددة الاخرى.

www.porschekuwait.com

الآن حان دورك.

اسمح لنا أن نرحب بك في عائلة بورشه. لنقدم لك هذه المزايا الحصرية مع برنامج سيارات بورشه المعتمدة والمملوكة مسبقاً.

- لائحة كشف دقيقة مكونة من ١١١ نقطة
- سنتين على الأقل من ضمانة بورشه الأصلية للسيارات المملوكة مُسبقاً
- ضمانة قابلة للتمديد لغاية ٩ سنوات

يرجى زيارة مركز بورشه الكويت المعتمد للحصول على مزيد من التفاصيل، وللاستمتاع باختبار قيادة واكتشاف المزيد حول مزايانا الحصرية.

تطبق الأحكام والشروط.

PORSCHE

مركز بورشه الكويت
شركة بهبهاني للسيارات
الري، هاتف: ١٨٨٨ ٩١١

PORSCHE APPROVED PRE-OWNED CARS

A Self development and motivational centre.

Only I **created** the mystery, the lock and this false idea of my own self. And only I have the key to **unlock** the door for my real self to shine and to face the world. – A.H.

our guidance... your change

dropofchange

please feel free to visit or contact us at the below address:
مركز «قطرة من التغيير» للاستشارات الاجتماعية
sharq, gulf road, building 1
ahmed tower, 12th floor
t.+965.22444428/9
f.+965.22444430
www.dropofchange.com.kw